بـواكـيـر الاحـتـجـاج الـعـقـلـي في النحو العربي الأخفش والمازني ((أنموذجاً))

د. محمد جواد محمد سعيد الطريحي
كلية الآداب / جـامـعـة
بـغـداد

روى النضر بن شميل أن رجلا سأل شيخه الخليل بن أحمد، فأطرق يفكر وأطال حتى انصرف الرجل، فعاتبناه.

فقال: ما كنتم قائلين فيها؟

قلنا: كذا وكذا؟

قال: فإن قال كذا وكذا؟

قلنا: نقول كذا وكذا؟

فلم يزل يغوص حتى انقطعنا، وجلسنا نفكر.

فقال: إن المجيب يفكر قبل الجواب.. وفال: ما أجيب بجواب حتى أعرف ما علي فيه من الاعتراضات والمؤاخذات..(1)

فالخليل حريص على إعطاء رأي سليم عن أية معارضة أو مؤاخذة، لذا فهو يتبادل مع تلاميذه الحوار والنقاش بأسلوب جدلي قوامه افتراض اعتراض السائل، والإجابة المتوقعة عنه من قبلهم، ولابد أن يكون الخليل قد "ألم إلماما كافيا بعلم المنطق، إذ كان المنطق شائعا في بيئات المتكلمين آنذاك، وكان هو نفسه ممن خاض في الكلام والجدل"(2). مما حدا ابن المقفع الى أن يقول عنه "رأيت رجلا عقله أكثر من علمه"(3).

وكان نتيجة لهذا الاتجاه العقلي عند الخليل أنه قاس وعلل في أبحاثه النحوية وقد سئل عن علله تلك: أعن العرب أخذها أم اخترعها من نفسه

فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي إنه علة له، فمثلي في ذلك، مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فُعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ولسبب كذا وكذا.

لعله سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار، فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة"(4).

وهذا من الخليل سبق خاطر يدل على عقليته المنظمة، فتوجهه الى القياس والتعليل، وهما مرحلة متقدمة على الاحتجاج العقلي وتمهيد لظهوره، حيث إن الاحتجاج مثبت للرأي ومدعم له والعلة تحتمل الحدس والتخمين، ولم يكن الخليل وسيبويه بحاجة الى الاحتجاج العقلي، لأنهما كانا بصدد وضع القواعد والاصول وهذه تحتاج الى الجزم والتقدير أكثر مما تحتمل الفرض والتخيل والجدل، "فليس فيها براهين تؤيدها ولم تكن في أصحابها حاجة الى أن يفترضوا ردودا عليها.. بل كان يكفيهم إذا أعوزهم الدليل أن يوردوا شاهدا عن العرب"(5)، حيث إن الاحتجاج بالسماع في مرحلتهم يؤيده البحث العلمي لأنهم يُنَظّرون للغة فلابد من الاستشهاد بأقوال. ولكننا نجد أن ما قرروه من تفسيرات، لم يغلقوا فيه باب الاجتهاد بل تركوه مرنا، وهذا ما يدل عليه قول الخليل. "فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها"(6).

وهذا إنصاف علمي من الخليل ومرونة في تأصيل القواعد وتنظيرها قادت الى تشعب النحاة في عليلهم للظاهرة الواحدة، ومن ثم دفعت كل واحد منهم الى الاحتجاج لرأيه بالعقل والنظر المجرد، بعكس الخليل ومَن سبقه فقد كان الخليل "إذا تناول مسألة وأراد القياس عليها أو قياسها على غيرها نحا نحواً لغوياً مقبولاً في نظر الدرس اللغوي، ولم يفلسف لمسألة أو يتكلف تعليلاً عقلياً"(7).

ومهما يكن من أمر فإننا لا نطمح في هذه الفترة الى أن نجد آراء احتجاجية قوامها العقل الخالص، فعلم النحو لا يزال وليداً ينمو باستمرار

وكل نحوي يضيف لبنة جديدة في بناء صرحه- شأنه في ذلك شأن بقية العلوم.

ولقد كان من أعلامه الأوائل عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي حيث تقدم على يديه الاتجاه العقلي خطوات الى الأمام باتجاه القياس فلم يعد النحو مجرد ملاحظات عابرة لأنه أخذ ينفذ الى دقيق تعبيرها ويلمح أطراد أصولها" (8) ولهذا عده الاستاذ إبراهيم مصطفى أول مَن تكلم في مسائل النحو(9)، حيث كان أول مَن يعج النحو ومد القياس وكان أشد تجريداً للقياس(10)، كما أوصى يونس بن حبيب بالباب الذي يطّرد وينقاس من النحو(11).

وكذلك كان عيسى بن عمر ممن أضاف لبنة جديدة الى التيار القياسي في النحو العربي حيث جعلهما الدكتور الأنصاري من التيار القياسي لمدرسة البصرة(12)، وإن كنا نعتقد أن النحاة قبل سيبويه والكسائي لا يمثلون مدرسة بعينها، فالمدارس نشأت بهما حيث كان الخليل رأساً للمدرستين الكوفية والبصرية ومنه كان التوجيه الأول" وليس كثيراً على الخليل صاحب العقل المبتكر أن ينتمي إليه أعظم مدرستين للغة وقواعدها شهدهما تاريخ العربية(13).

وكان توجيهه لسيبويه بوضع الأصول العامة لما تم استقراؤه فكان كتاب سيبويه، وعامة الحكاية فيه للخليل حيث هو "الموجّهُ الأول في موضوعاته وإذا خالفه سيبويه فإنّما يخالفه في الجزئيات ولم يخالفه في الأصول إلاّ قليلاً جداً"(14).

وفي الوقت نفسه كان توجيهه لتلميذه الآخر الكسائي لإعادة الاستقراء حيث وجّهه الى الأعراب لأخذ اللغة(15). وكان من نتيجة الإعادة الاختلاف مع أصول سيبويه وإضافة تفريعات جديدة أغفلها الاستقراء السابق نتيجة ضيق الوقت وضعف الآلة وإلحاح الحاجة(15).

ومن هنا كانت نقطة الخلاف في النظرة الى المنهج التي بدأت بالاختلاف بالتوجّه ثم توسعت لتشمل المنهج كله، مع إن غاية الجميع كانت واحدة تدفعهم وتسدد خطاهم، أعنى بها غاية استكمال النحو وبناء صرحه وهي الغاية التي جعلت أوائل النحاة يتنافسون في هدوء وأمانة واتزان، حيث

لم يكن النحاة آنذاك "يفرقون بين نحوي قدم من البصرة أو نحوي قدم من الكوفة ليستفيد من علمهم ويستنير بهم"(16).

وحيث تقرر هذا فقد اتجه الكسائي الى وضع أصوله فقاس وعلّل وفرّع واحتج لذلك بمسموعه من لغة العرب، كما اتجه سيبويه إلى وضع أصوله فقاس وعلّل وفرّع واحتجّ لذلك بما ورد إليه من مسموع عن العرب عن طريق شيوخه، ولم تكن به حاجة للاحتجاج عقلياً لما نظّر وقنّن من قواعد وأصول.

وهذا لا ينفي معرفته بالمنطق والكلام، فقد كان الخليل متكلماً وهو شيخه، كما إن زائره الوحيد في مرضه الذي شهد موته أيضاً كان النظام المعتزلي(17)، ولكن الحاجة لم تكن تدعو الى استخدام الاحتجاج العقلي لاسيّما إن سيبويه لم يجد مَن ينافسه في حينه.

وحين اصطدمت أصول القطبين فيما بعد بما سُمي (بالمسألة الزنبورية)(18) كان الاحتجاج بالسماع هو المسلك الطبيعي لكليهما. ولكن المناظرة قد أفرزت بالتأكيد- لما أحاط بها من ملابسات- نتيجة أكيدة عند مَن حضر المناظرة أو مَن وصلت إليه أصداؤها، وهي عدم كفاية السماع في الاحتجاج(19).

فكان اتجاه الغرّاء لتدعيم احتجاجه السماعي بالعقلي وربط الدليلين معاً، وفي الوقت عينه كان الأخفش سعيد بن مسعدة قد اقتنع بعدم كفاية السماع(20) فاتجه الى دعم احتجاجه بالحجة العقلية لما يمتلكه من استعداد للمناظرة والجدل العقلي، فقد سبق أن سأل سيبويه عن مسألة وقال له: إنّما أناظرك لأستفيد منك، ولكنّ سيبويه صدّه قائلاً بسؤالٍ استنكاري: أتراني أشك في هذا(21).

فكان الأخفش حاملاً لراية الاحتجاج العقلي البصري يسند به الاحتجاج النقلي.

الأخفش (211هـ)

كان سيبويه قد أدرك فضل الأخفش وسعة علمه(22) حتى إنه كان "إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه على الأخفش لاعتقاده أنه أعلم به

منه"(23) ولقد كان الأخفش يسأل سيبويه عمّا أشكل عليه من الكتاب(24) كما كان هو الطريق الوحيد لروايته، فإذا أضفنا لذلك تلمذته لعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم، تبيّنت لنا سعة علمه وعمق دراسته.

فإذا اجتمع مع علمه قدرة على الجدل والمناظرة حيث كان الأخفش "أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل وكان غلام أبي شمر(25) توضّح لدينا قوة تمكنه من توجيه دفة الاحتجاج النحوي من النقلي الى العقلي وذلك بعدما تبين له أن السماع وحده مقياس مرن وضابط غير قاطع.

ولقد كان الأخفش يتعمق في أبحاثه النحوية حتى أن أعرابياً وقف على مجلسه "فحار وعجب وأطرق ووسوس فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ قال: أراكم تتكلمون بكلامنا بما ليس من كلامنا"(26).

ويروى أن ثعلباً قال لابن الخيّاط وبيده نسخة من كتاب (المسائل الكبيرة) للأخفش: ويحك، أصاحبك هذا مجنون يتكلم بما لا يفهم فيردّ عليه ابن الخياط قائلاً: هذا رجل أشرف على بحرٍ فهو يتكلم منه بما يريد(27).

ولسبب أو لآخر كان مجيئه الى بغداد لمقارعة الكسائي الحجة بعد المسألة الزنبورية حيث طرح عليه مئة مسألة خطأه فيها جميعاً، بحضور تلاميذ الكسائي الذين كانوا في المناظرة السابقة(28).

ولا ندري نحن ما كنه هذه المسائل المئة ولا محتواها ولكن يبدو أنها كانت مسائل مشكلة في النحو تحمل من الجانب العقلي شيئاً ليس باليسير وتحتمل معه التغليط والتخطئة ونستنتج أيضاً أن الكسائي خشي قوة حجة الأخفش وسعة علمه وعقله ولأجل هذه الخشية لو لم يفعل به مثل ما فعل بصاحبه من قبل لأنه كان على يقين بأنه سوف يغلبه كما لم يترك تلاميذه من مواجهته، وربما كان الأخفش أيضاً قد أدرك سعه علم الكسائي فبقي في بغداد معززاً مكرماً حتى كان الغرّاء إذ دعي بسيّد أهل العربية قال: أما والأخفش يعيش فلا(29) إكراماً وتجلّة له.

وقد يكون فيما قدمنا بعض ما يسلّط الضوء على احتجاج الأخفش العقلي لاسيّما أنه وجد في عصر "كان عصر تفتح علمي وفكري فقد ذرّ قرن الاعتزال وساد بهذا منطق العلم والجدل وكان ذلك مدعاة لاشتداد المنطق وسيطرته على عقول أهل هذا العصر(30).

وإذا كان هذا العصر قد أوجد الأخفش في البصرة فكانت بدايات الاحتجاج العقلي على يديه فإن هذا العصر قد أوجد مثيله في الكوفة ونعني بع الغرّاء فكانت بدايات الاحتجاج العقلي فيها علي يديه(31). وربما ساعد على نمو القدرة الاحتجاجية لديهما تلاقح أفكارهما فقد كان الأخفش بصرياً ثم بغدادياً ثم عاد الى البصرة من جديد، وهذا ما يفسر لنا وجود أكثر من قول له في المسألة الواحدة وغالباًما نجد عبارة (ورأى الأخفش في أحد قوليه) حتى كان أبو علي يقول: مذاهب أبي الحسن كثيرة(32).

وبسبب قدرته الاحتجاجية خاض مع نحاة عصره مناظرات كان أغلبها ذا طابع عقلي كما كانت له مناظرات مع القطبالآخر للاحتجاج ونعني به المازني(33).

وعلى أية حال فقد كانت احتجاجات الأخفش ملهماً لخالفيه من النحاة لا سيّما المشهورون منهم بالاحتجاج العقلي، فقد ترك كتاب (المقاييس) للأخفش "أثراً واضحاً في أبي علي"(34) كما كان ملهماً لابن جني حيث قال في مقدمة الخصائص: على أن أبا الحسن كان قد صنّف في شيء من المقاييس كتيباً إذا أنت قرأته بكتابنا هذا علمت أنا نبنا عنه فيه وكفيناه كلفة التعب به وكافأناه، على لطيف ما أولانا، من علومه المسوقة إلينا المقيضة ماء البشر والبشاشة علينا، حتى دعا ذلك أقواماً نزرت من معرفة الحقائق في هذا العلم حظوظهم وتأخرت عن أدراكه أقدامهم الى الطعن عليه والقدح في احتجاجاته وعلله(35).

ومن آرائه الاحتجاجية ما كان يذهب إليه من أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف واحتج لذلك بقوله: إن الواو في قولك: قمت وزيداً واقعة موقع (مع) فكأنك قلت: قمت مع زيد، فلما حذفت مع وقد كانت منصوبة على الظرف، ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب مع الواقعة الواو موقعها، وقد كانت (مع) منصوبه بنفس قمت بلا واسطة فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جارياً مجرى انتصاب الظروف، والظروف مما تتناولها الأفعال بلا وساطة حرف لأنها مقدرة بحرف الجر فإذا، الواو ليست موصلة للفعل الى زيد على مذهبه كما يقول سيبويه وأصحابنا، وإنما هي مصلحة لزيد أن ينصب على الظرف بتوسطها(36).

ونقل الرضي عنه: أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية، والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب، أعطي النصب ما بعدها عاربة كما أعطي ما بعد إلاّ إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير"(37).

وقد عدّ الأخفش الاسم المنصوب بعد الواو شبيهاً بالظرف، ومن هنا تطرّق الضعف الى رأيه حيث ردّ عليه ابن يعيش كما ردّ عليه الأنباري بقوله: "وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب مع تضعيف.. لأن مع ظرف والمفعول معه في نحو: استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة، ليس بظرف ولا يجوز أن يجعل منسوباً على الظرف(38)، وذلك لأن الظرف بمعناه الاصطلاحي هو (ظرف مكان) أو (ظرف زمان) الذي يتم فيه الحدث ولا ثالث لهما والخشبة والطيالسة في المثالين السابقين لا تصلحان للظرفية المكانية أو الزمانية لمجيء البرد أو استواء الماء، ولا يتقدّران بمعنى "في".

وذهب الأخفش والمازني والمبرد الى أن الألف والواو والياء في التثنية والدمع ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب وقولهم هذا مخالف لما عليه الخليل وسيبويه(39) ومخالف أيضاً للكوفيين(40).

واحتجوا لقولهم بأن قالوا: "إنها لو كانت إعراباً لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك: قام زيد وما أشبه ذلك، ولو أنها حروف إعراب كالدال من زيد لما كان فيها دلالة على الإعراب كما لو قلت: قام زيد من غير حركة وهي تدل على الإعراب لأنك إذا قلت: رجلان عُلِمَ أنه رفع فدلّ على أنها ليست إعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب(41).

وردّ ابن الأنباري ذلك بقوله: وذلك لأن قولهم: إن هذه الحروف تدلّ على الإعراب لا يخلو: إما أن تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن يقدّر في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة، فيؤول هذا القول الى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان"(42).

وهذا الرأي في الحقيقة هو للأخفش، نص عليه المبرد، قال بعد أن رد على سيبويه قوله وردّ على الجرمي قوله: والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش(43)، ولم يُشر من قريب أو بعيد الى المازني وكذلك فعل ابن يعيش في شرح المفصل(44)، ولم أجد نسبة هذا الرأي للمازني إلاّ عند الأنباري في الإنصاف وأسرار العربية وتابعه في ذلك الرضي(45) علماً أن السيوطي نقل خلاف ذلك عن المازني حيث ذهب الى أن المازني كان موافقاً للجرمي في أن انقلابها هو الإعراب قال: وهذا بناء على أن الإعراب معنوي لا لفظي(46).

وقد يربط الأخفش بين سماعين ليستخرج حكماً عقلياً فقد جوّز زيادة (مِن) في الواجب في الآية الكريمة (يغفر لكم مِن ذنوبكم)(47) ووجه تجويزه أنه قد جاء: (إنّ الله يغفر الذنوب جميعا)(48). فإن لم تحمل على الزيادة تناقض(49) وهي حجة عقلية بلا شك استندت الى أنه لا يجوز تناقض قولين في القرآن الكريم.

المازني (245هـ)

يُعد المازني الحلقة الوسطى بين الأخفش والمبرد وتعود صلته بالأخفش- حسب ما رواه لنا صاحب نزهة الألباء وكرر روايته ياقوت في إرشاد الأريب-(50) الى ما ظنه المازني والجرمي وما توهماه من أن الأخفش كان قد همّ بأن يدعي كتاب سيبويه لنفسه فاتفقا على أن يقرآه عليه، وبذلك يستطيعان أن يأخذاه عنه ويشيعاه في الناس ويمنعا الأخفش بهذه الطريقة من ادعائه لنفسه.

وكان المازني قد تعلم من الأخفش الكلام والجدل(51) يساعده في ذلك أنه كان ممن يرمي بالقدر والاعتزال(52)، ولأجل هذا كان أبو عبيدة قد لقّبه بـ(المتدرّج والنقّار)(53) ولعله يريد به الكناية عن مواصلة البحث والتحصيل والاكتساب(54).

وقد جرى بين الأخفش والمازني كثير من المناظرات والمناقشات في النحو والصرف واللغة، كان المازني فيها سبّاقا، وتدلّ مناظراته على مقدرة فائقة في المناظرات العقلية في النحو واللغة(55)، كما كان يدرك جيدا

مكانة المناظر ومقدرته وطاقته فيناظره على قدر ما عنده، فقد وجدناه قوي الاحتجاج دقيق التعليل.. وهو شديد اللهجة في نقده ورده على المناظرين أحياناً(56).

وبدلنا على سرعة بديهته وحضور جوابه وحسن تعليله وقوة احتجاجه ما حدث للرياشي والأخفش من مناظرتهما في مسألة منذ(57).

وربما تضافرت على خلق شخصية المازني الاحتجاجية عدة عوامل أهمها تلمذته للأخفش المشهور بالكلام والجدل، كما قدمنا، الذي أصبح المازني فيما بعد يطالبه الإتيان بالمقنع من الحجّة(58)- وصداقته للجرمي وكان يلقب بالنبّاح لكثرة جدله، وكان المازني أكثر دقة في أحكامه وحدته في رأيه حتى وصفه المبرد بأنه كان أحدّ من الجرمي(59). وصلته بالجاحظ ومعاصرته له(60) وقد عدّه الجاحظ أحد ثلاثة لا يدرك مثلهم في الاعتدال والاحتجاج والتقرب(61).

ويمثّل زمن المنازني زمن اشتداد الخصومة بين الكوفة والبصرة، حيث كانت مناظراته للكوفيين تدل على عصبيته البصرية، وكان يستشهد بأقوال أيمة البصرة كالخليل وسيبويه والجرمي، ولم يشذ في معظم آرائه إلاّ فيما كان يجتهد فيه.

وقد يكون للمازني مناظرة مع بصري ولكن هذا البصري لا يمثل الجانب العقلي كما حدث في مناظراته مع الأصمعي وهو يمثل جانب النقل والسماع، واستخدم فيها المازني العقل معتمداً على أقوال الخليل وسيبويه(62).

ففي مناظرة له مع جماعة من النحويين سألهم:

"أخبروني عن "إنّ" لِمَ نصبت عندكم؟

قالوا: لأنها مشبهة بالفعل.

قال: فإذا قلتم إنّ زيداً قائم، زيد عندكم، إنّه ماذا؟

قالوا: إنّه مفعول مقدم.

فقال: فما الفعل فيه؟

قالوا: إنّ.

قال: فبين (إنّ) وبين قائم سبب؟

قالوا: لا.

قال: فهل رأيتم فعلاً قط نصب ولم يرفع شيئاً؟

قالوا: هذا محال، لأن الفعل إذا لم يرفع خلا من الفاعل.

قال: فالشيء إذا شُبّه بالفعل فلا ينبغي أن ينصب ولا يرفع لأنه إن كان كذلك فليس هو مُشبّهاً بفعلٍ لأنه لا فعل في الكلام نصب ولم يرفع.

قالوا: أجل كذا يجب.

ثم قال لهم: فيجب في الحرف المشبّه بالفعل أن يكون الاسم المنصوب بعده بمنزلة المفعول والمرفوع بمنزلة الفاعل حتى يكون هذا الحرف مشبّهاً وإلاّ فليس مشبّهاً، فألزمهم أنّ (إنّ وأخواتها) تعمل في الاسم والخبر.

فلم يجد النحويون عن تقديره محيصاً وألزمهم الكلام(63).

وهكذا يدير المازني دفة الحوار بأسلوب بارع للحصول منهم على إقرار ما يريد أن يثبته هو وذلك باستدراجهم إليه في لين وهوادة مقنعاً إيّاهم بالحجة العقلية، فهو يعرف كيف يبدأ حواره وكيف يمضي فيه وكيف ينتهي منه في رؤية واضحة وفكر هادئ وحجة قوية موصلاً إياهم الى نقطة لا يستطيعون معها إلاّ الإقرار له بما يذهب إليه ومن هنا كان إلزامه لهم. وهكذا ردّ على الكوفيين الذين كانوا يرون أن الحروف المشبهة بالفعل لا تعمل في الخبر وإنما هو مرفوع على حاله.

وفي مناظرة اخرى له مع نجاة بغداد ردّ عليهم بحجة عقلية اخرى مستندة الى منطق لغوي احتج بها لمذهبه هذا بدخول اللام على خبر إنّ فقال: "والحجة عليهم في ذلك أن نقول: إنّ زيداً لمنطلق وهذه اللام لا تدخل إلاّ على ما تعمل فيه (إنّ)(64). وهو احتجاج منطقي صائب، كما يرى الدكتور رشيد العبيدي(65).

ويبدو أنّ التسلسل المنطقي الهادئ في توضيح حجته للخصم لم يكن دائم الاطراد عنده، فقد امتنع عن محاججة أبي عبيدة فيما زعمه من أنّ الألف التي في (علقى)(66) هي للتأنيث واتهمه بالغلظة في الفهم، ولكنه وجّه احتجاجه للمسألة حين استفسره المبرد عنها بحجة عقلية مقرّراً أن الألف في (علقى) ليست للتأنيث اعتماداً على هذا الأصل وهو (عدم جواز دخول تأنيث على تأنيث)(67).

وفي مناظرة اخرى له مع الأخفش ردّ عليه مناصراً رأي الخليل في وزن (أشياء) وقد ثبّت رأي الخليل بحجّة لازمة ولم يأت الأخفش بمقنع(68) ولكن حجته هذه المرة قد اقترن فيها العقل بالنقل(69).

وفي مناظرة استطاع المازني أن يحتج لقول الأخفش في أنّ منذ إذا رفعت بها كانت اسماً وما بعده خبره في حين لم يتسطع الأخفش نفسه الاتيان بمقنع لما اعترض عليه الرياشي بقوله: فلِمَ لا يكون في حال ما ترفع وتجر جميعاً اسماً كما تقول: وضاربٌ زيداً فقد رأينا الاسم ينصب الاسم ويجر. فتصدّى المازني للإجابة وردّ الاعتراضات على النحو التالي:

قال أبو عثمان: أقول أنا: إنّه لا يشبه الأسماء، وذلك أنّي لم أرَ الأسماء على هذه الهيئة. قد رأينا الأسماء المبتداة تزول عمّا هي عليه ولا تلزم موضعاً واحداً لا تُغيّر عن مكانه الذي هو عليه، وإنما هو الحرف الذي جاء لمعنى فهو حرف جاء لمعنى مثل (أين وكيف) وأُلزِم شيئاً واحداً.

قال أبو يعلى بن أبي زرعة: فقلت لأبي عثمان: حرفُ جاء لمعنىً هل رأيته قد يعمل عملهن جرٌّ ورفع؟

فقال: وقد رأيته يعمل عملين ينصب ويجر مثل قولك: أناني القوم خلا زيدٍ وخلا زيداً.

قال أبو عثمان: أقول: العوامل هي الأفعال إنّما ترفع الشيء الواحد ولم أرها رفعت شيئين إلاّ بحرف عطف مثل قام زيد وعمرو. قال: ولا يجوز أن ترفع بالابتداء المبتدأ وخبره.

قلنا له: فإنّ الصفة هو مرتفع أيضاً إذا قلت: قام زيد العاقل. فقد رفعت شيئين بغير حرف عطف.

فقال: الموصوف قد اشتمل على الصفة.. ألا ترى أنك لو حملت كوزاً وفيه ماءٌ كنت قد حملت الماء؟(70)

وقد جوّز المازني رفع فِعلَي الشرط والجواب مع الاستفهام الداخل على الشرط نحو: (أي مَن تضربُ أضربُ) وذلك في مناظرةٍ له مع الأخفش: قال أبو عثمان: أستفهم وأجازي بمَن؟

قال الأخفش: لا، لأنّ الاستفهام إنّما يضاف الى شيء معلوم هو بعضه فيكون مخصوصاً، فإذا أضفته لِمَن و(مَن) شائعٌ كان البعض شائعاً، وليس ذا حد الاستفهام، واحتجّ المازني لمذهبه بأنّ (أيّاً) يُستفهم به وفيه معنى الجزاء

فلو أضفته على هذه الهيئة لكنت مستفهماً به وفيه معنى الجزاء، كان محالاً لأن (مَن) جزاء وفي (أيّ) معنى جزاء، فلا يجتمع حرفا جزاء فتصير (مَن) حينئذ خبراً، فيكون ما بعده صلة فيبطل الجزاء(71).

وحجّة الأخفش عقلية وكذلك حجّة المازني، وهي من ناحية الاحتجاج أقوى من حجة الأخفش لاشتمالها على منطق عقلي لغوي وكذلك افتراض عقلي محض وذلك باعتماده على أصل نظري بصري قوامه استحالة اجتماع حرفين بمعنى واحد. والواقع أن المسألة كلها مبنية على فرض موهوم لا يقع في كلام العرب ومن ثم لجأ الطرفان الى حجج نظرية بحت، والذي في كلام العرب قوله تعالى: "أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى"(72) وهي ليست من باب الإضافة بل من باب قطع الإضافة وأصلها: أي اسم من الأسماء الحسنى تدعون.

وقد ذهب المازني الى أن جواب الشرط مبنيٌ على الوقف(73). واحتج بأن "الفعل المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الأسماء، والجواب هاهنا لم يقع موقع الأسماء، فوجب أن يكون مبنياً(74)، فإذا دخلت عليه العوامل غيّرته من حال البناء الى حال الإعراب، ولما كان الجواب متجرداً من العوامل، "كان مبنياً لأنه لم يصح عنده عمل ما تقدم فيه"(75).

ونقل الرضي أن مذهب المازني هو أن "الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين، وهو قريب على ما اخترنا ويتضح من هذا أن اختيار الرضي كان على مذهب المازني.

وردّ ابن يعيش على المازني قوله فقال: ويُحكى عن أبي عثمان أنه كان يقول: إن فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومسن معربين وإنما هما مبنيان، لأنهما لما وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا موقعاً لا يصلح فيه الأسماء فبَعُدا من شبهها فعادا الى البناء الذي كان يجب للأفعال. وهذا القول ظاهر الفساد.. وذلك لأنه لو وجب له البناء بدخول إن عليه لوجب له البناء بدخول النواصب وبقية الجوازم لأن الأسماء لا تقع فيها(76) وبمثل هذا كان ردّ الأنباري في الإنصاف.

وبما سبق يتضح أنه نسب للمازني قولان أولهما: أن فعل الجواب مبني وفعل الشرط معرب والآخر: إن الشرط وجوابه مبنيان.

والواضح أن ما نسبه الرضي للمازني من القول بأن فعل الشرط مبني أيضاً وبنى عليه اختياره غير متجه لأن المازني يرى أن بناء الجواب سببه عدم اقترانه بعامل له. على حين أن فعل الشرط جزم بالأداة. ومناقشة ابن يعيش له غير واردة لأن ما بني على وهم يؤول الى وهم.

وفي (إذا) الفجائية كان أبو عثمان المازني يرى أنها اسم خلافاً للأخفش حيث كان يقول: يجوز في قولك إذا قلت: بينما يمشي فإذا زيدٌ منطلقٌ، أن يكون مفاجأة ويجوز أن يكون وقتا كأنه قال: فوقت انطلاق زيد موجود، واستدل المازني على اسميتها بقوله: "اسم والدليل على ذلك أنها تبنى على الابتداء من قولك: القتال إذا يأتيك زيد، وكان القتال إذ أتاك زيد. ولا يقولون يعجبني إذ كان ذلك ولا يعجبني إذا يكون ذاك لأنهما لم يتصرفا في الأسماء أن يكونا فاعلين ولا مبتدأين(77).

وقد كان الصرف ومنع الصرف في الفكر النحوي مسألة عقلية قياسية عند النحاة جميعاً، وقد عدوا لمنع الصرف أسباباً نظمها أبو سعيد الأنباري النحوي قائلاً:

عدلٌ ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمةٌ ثم جمع ثم تركيبُ
والنونُ زائدةٌ من قبلها ألفٌ ووزنُ فعلٍ وهذا القولُ تقريبُ(78)

فإذا وقع في الاسم سببان منها أو واحد يقوم مقام اثنين مُنع الصرف، ولكن ما اشترطه النحاة لم يكن مطرداً(79)، فقد وجد المازني أن لفظ (أربع) اجتمع فيه علتان هما وزن الفعل والوصف ومع ذلك فهو غير ممتنع من الصرف و(أحمر) ممتنع ولا سبب يمنعه إلاّ الوزن والوصف، فجعل ذلك موضعا لمناظرة عقلية مع الأخفش الذي كان يصرف (أحمر) إذا سُمي به رجلاً.

وحين سأله المازني عن سبب صرفه (أحمر) أجابه الأخفش قائلاً: لأني إنما منعته الصرف في المعرفة والنكرة لبنائه ولأنه صفة، فلما زالت عنه الصفة صرفته في النكرة ولم أصرفه في المعرفة لبنائه.

وهنا ألزمه المازني بدليل (القول بالموجب) فيما يخص كلمة (أربع) حيث قال: فكذا ينبغي لك أن لا تصرف أربعاً في قولك: مررت بنسوة أربع لأنه اسم جعل صفة فدخل في باب الصفة، فإن كنت إنما صرفت ذلك لدخوله في باب الأسماء، فامنح هذا الصرف لدخوله في باب الصفات.

ويبدو أن هذه الحجة العقلية قد ألزمت الأخفش فـ(لم يجيء بشيء) على حد تعبير المازني، الذي أوضح القياس في (أحمر) فقال "القياس عندي ألا يصرف (أحمر) البتة سُمي به أو لم يُسمّ، لأنه في الأصل صفة، وينصرف (أربع) وإن وصف به لأنه في الأصل اسم.

قال الأخفش معترضاً: "فيلزمك أن تقول: لا أصرف (يضرب) اسم رجل في النكرة لأنه في الأصل فعل، فإذا لم يُلتزم ذلك فكذا أصرف (أحمر) اسم رجل.

قال المازني: إذا قلت: هذا يضرب ويضرب آخر فبقولي آخر قد أخرجته من باب الأفعال الى الأسماء، لأنه معنى للفعل أن يكون معرفة. وإذا قلت: أحمر آخر فبقولي آخر لم أخرجه من باب الأسماء الى غيره(80).

الهوامش

(1) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 1/275-276.
(2) مكانة الخليل بن أحمد/ 29.
(3) الأنباه 1/ 345، ط دار الكتب.
(4) الايضاح/ 66، وينظر الاقتراح/ 57.
(5) العلة النحوية، نشأتها وتطورها، مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 5958/1974.
(6) الايضاح/ 65- 66.
(7) النحو العربي، نقد وتوجيه، المخزومي/ 22.
(8) الخلاف النحوي، محمد خير الحلواني/ 15.
(9) في أصول النحو/ إبراهيم مصطفى/ مجلة مجمع اللغة العربية، جـ8/ 140 سنة 1955.
(10) طبقات فحول الشعراء، ص9. وينظر طبقات الزبيدي/ 25 والأنباه 2/ 105.
(11) طبقات الزبيدي/ 32.
(12) الحضرمي النحوي/ مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم، ع4، لسنة 1973، ص292. وينظر لنفس المؤلف (التيار القياسي في مدرسة

البصرة) مجلة كلية الآداب بالقاهرة مجلد 24، جـ2، سنة 1962، ص16-44.

(13) مدرسة الكوفة/ 79 وما بعدها.

(14) الخليل بن أحمد/ 222.

(15) نزهة الألباء/ 59، وبغية الوعاة 163/2.

(16) "استقراء اللغة" بحث مخطوط للباحث.

(17) التنافس وأثره هلى النحو والنحاة، د. محمود حسن محمود، مجلة المجتمع العلمي الاردني، ع9-10، السنة الثالثة، 1980، ص6-7.

(18) معجم الأدباء 86/6.

(19) الإنصاف 99، مغني اللبيب 88/1-89. الأشياء والنظائر 65/3-66.

(20) وذلك لأن السماع يحتمل الرد والتأويل والتوجيه كما يحتمل الشذوذ والضرورة "إن الشاعر إذا ارتكب الضرورة استجاز كثيراً مما لا يجوز في الكلام" ينظر شرح المفصل 135/8. وقيل هذا فإن الغرّاء قد قرر أن "الشعر له قواف تقييمها الزيادة والنقصان فيحتمل ما لا يحتمله الكلام" معاني القرآن 118/3 ولهذا فإن الاحتجاج بالسماع لا يكون ضابطا قاطعا ولا حجة حاسمة ونتيجة لهذا كان لابد من إيجاد وسيلة اخرى تدعم وتقف الى جانب هذه الحجة فكانت الحجة العقلية التي لا يمكن أن يردها إلا حجة عقلية أقوى منها وحين ذاك يكون التعارض والترجيح منطقيا صائبا ولهذا قال النحاة "إذا تعارضت الرواية بالرواية فالقياس حاسم أو حاكم" ينظر المقتضب 2/ 175.

(21) منهج الأخفش الأوسط/84.

(22) المعارف لابن قتيبة/ 546، وزهر الآداب 487/1.

(23) أبنية الصرف في كتاب سيبويه/71.

(24) الأنباه 39/2. ومعجم الأدباء 244/4.

(25) م. ن 42/2. وينظر الإمتاع والمؤانسة 139/2.

(26) طبقات الزبيدي/76.

(27) الأنباه 37/2.
(28) معجم الأدباء 243/4.
(29) تاريخ الأدب العباسي/ نيكلسون/166.
(30) اتفق احتجاج الغرّاء والأخفش في عدّة مسائل من النحو كما أن كلا منها قد خالف أمام مدرسته فمن ذلك مثلا مسألة (أشياء) ينظر شرح الشافية للرضي 21/1-30 والإيضاح في شرح المفصل 566/1 والإنصاف، م118.
(31) الاقتراح/ 82، والخصائص 205/1 وعقد ابن جني باباً للنحوي الذي له قولان فأكثر في المسألة الواحدة 200/1-208.
(32) مجالس العلماء المجالس 30، 35، 39، 70، 146، ومع المازني 24، 37، 40، 41، 142، 145.
(33) أبو علي الفارسي/ 221. وربما وضع له حجة عقلية كما فعل في الحلبيات/ 53 و108.
(34) الخصائص 2/1.
(35) شرح المفصل49/2.
(36) شرح الرضي على الكافية 195/1.
(37) الأنصاف، م30، 249/1.
(38) قال سيبويه: إعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منها حرف المد واللين وهو حرف الإعراب.. وإذا جمعتعلى حد التثنية لحقتها زيادتان الأولى منها حرف المد واللين والثانية نون.. وإنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية "الكتاب 4/1 والى قوله ذهب أبو إسحق وابن كيسان وابن السراج شرح المفصل 193/4.
(39) ذهب الكوفيون الى أن هذه الحروف هي الإعراب نفسه/ الإيضاح/ 130 وإليه ذهب قطرب/ الإنصاف م3 وذهب الجرمي الى أن انقلابها هو الإعراب الرضي 30/1 وأسرارالعربية/ 22-24 وحكي عن الزجاج أنهما مبنيان وهو خلاف الإجماع/ الفوائد الضيائية 204/1 واختار ابن عصفور ما ذهب إليه الجرمي من أنهما معربان بالتغيير والانقلاب، شرح الجمل 124/1.
(40) الإنصاف المسألة 3، 35/1.

(41) م. ن.
(42) المقتضب 153/2-155.
(43) شرح المفصل 139/4.
(44) الإنصاف المسألة 3، وأسرار العربية 22-24. وشرح الرضي على الكافية 30/1.
(45) همم الهوامع 1/ 47-48.
(46) الأحقاف/31.
(47) الزخرف/ 53.
(48) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 2/ 143.
(49) الأنباه 40/2. وينظر معجم الأدباء 87/6.
(50) نزهة الألباء، تحقيق السامرائي/ 108 وينظر معجم الأدباء لياقوت 243/4 ومما يضعف الرواية أنها لم ترد إلا عند متأخر كالأنباري خالية من الإسناد بصيغة (يقال وتوهم) ينظر في ذلك منهج الأخفش الأوسط ص86 و173، وأبو عثمان المازني، ص24 و171.
(51) أبو عثمان المازني/ 43.
(52) مجالس العلماء/ مجلس 134، ص224. وينظر تذكرة النحاة لأبي حيان/ 130.
(53) معجم الأدباء 381/2.
(54) مراتب النحويين/ 93، وجدير بالذكر أن المازني ألف كتابه (الديباج) وجعله على خلاف كتاب أبي عبيدة. ينظر أنباه الرواة 247/1، وله كتاب (علل النحو) كشف الظنون 1160/2.
(55) أبو عثمان المازني/ 44.
(56) م. ن/ 48-49. قال د. مصطفى جواد: "من أفضل آداب المجادل والمناظر معرفته حقيقة مناظره ومجادله" ينظر دراسات في فلسفة النحو، ص56.
(57) مجالس العلماء، مجلس 30، وينظر (أبو عثمان المازني) ص50.
(58) المقتضب 30/1، قال المازني: وسألت الأخفش فأخطأ فنبّهته فتنبّه. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب 30/1.

(59) مراتب النحويين/ 77، وينظر طبقات الزبيدي/ 75.
(60) الأغاني 34/2.
(61) الأنباه 248/1.
(62) خزانة الأدب (بولاق) 410/2، ومعجم الأدباء 389/2، ومجالس العلماء، مجلس/ 134.
(63) مجالس العلماء، مجلس/ 59، ص103. والرد هو في الواقع على مذهب الكسائي في أنّ (إنّ) تعمل في الابتداء وحده والخبر باقياً على حاله.
(64) أبناء الرواة 372/2. ونسب إليه القفطي قوله إن العامل الواحد يعمل في الشيء الواحد كالأفعال فإنها إن رفعت رفعت واحداً وإن نصبت نصبت واحداً فلا ترفع شيئين ولا تنصب شيئين إلا بحرف عطف..
(65) أبو عثمان المازني/202.
(66) العلقى: شجر تدوم خضرته في القيظ ولها أفنان طوال وورق لطاف. اللسان مادة (علق).
(67) ينظر الأنباه 253/1-255 ومجالس العلماء/ مجلس 22، ص42. وحجة أبي عبيدة فيها النقل والسماع.
(68) ينظر الإنصاف، م118.
(69) المقتضب 1/ 30-31. والمنصف 2/ 94-101. والرضى على الشافية 29/1. والمخصص 63/16 و92.

وللنحاة في وزن أشياء مذاهب فرأى الخليل وسيبويه ووافقهما المازني أن الأصل فيها (شيئاً) مثل حمراء. ورأى الأخفش أنها (شيئ) كـ(سمح) ثم جمعت على (أشياء) كما تجمع (سمح) على (سُمَحاء)، فسمح زشيء على مثال (فعيل). وذهب القراء الى أن الشيء محذوف من (شيئ) كما قالوا (هيُن) من (هيّن)، والكسائي يرى أنها جمع شيء على مثال (فعل). ومن المحدثين ذهب د. مصطفى جواد الى أن (أشياء) أصلها (أشيئاء) جمع (شييئ) على (فعيل) ينظر حاشية تاج العروس تحقيق د. مصطفى جواد، طبعة بيروت، ووافقه الدكتور رشيد العبيدي وفي أن مفردها (شييئ) ولكنه

خالفه في أن جمعها يكون على (أشييياء) بيائين متحركين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة مثل (نبي) و(أنبياء). ينظر أبو عثمان المازني/132.

(70) مجالس العلماء، مجلس 30، ص53-54. وينظر أبناء الرواة 372/2 وأمالي الزجاجي/144.

(71) مجالس العلماء، مجلس 37، ص64-65.

(72) الإسراء/ 110.

(73) ينظر الإنصاف، م/84. أجمع النحاة البصريون والكوفيون على أن العامل في الشرط هو أداة الشرط واختلفوا في عامل الجزاء فالكوفيون على أن الأداة الجازمة ليس لها سوى عمل واحد وذلك تمسكاً بأصل مذهبهم في عمل (إن) المشددة وأخواتها، أما البصريون فذهب الأكثرون منهم الى أن العامل فيها هو حرف الشرط ووافقهم الجزولي وابن عصفور والرماني وابن هشام وابن مالك في الألفية، وذهب آخرون الى أن الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالشرط وهو مذهب الأخفش واختاره ابن مالك في التسهيل وهو ظاهر كلام سيبويه في الكتاب 435/1. وذهب آخرون الى أن الأداة والشرط كليهما جزم الجواب وهو قول الخليل والمبرد وذهب آخرون الى أن الشرط والجزاء تجازما ونسبه ابن جني للأخفش. ينظر الهمع 61/2. شرح التصريح على التوضيح 247/2-248. مجالس ثعلب/ 88-89. التسهيل/ 237.

(74) أسرار العربية/ 133. وينظر الفوائد الضيائية 238/2 و261.

(75) الهمع 61/2. وينظر مجالس العلماء، مجلس/40، ص68-69، حيث نقل الزجاجي قول المازني ورده على الأخفش ومحاورته لأبي يعلى وينظر ص94 من رسالتنا.

(76) شرح الرضى على الكافية 254/2. وبناء على هذا دجعل الرضي جملة الشرط جملة وجملة الجزاء كلاماً لأن الشرط قيد في الجزاء. ينظر 8/1 حيث إن التركيب الشرطي وإن اشتراط أن يكون صدره فعلاً منسوباً الى فاعل إلا أن الحكم في هذا التركيب ليس ما يتضمنه فعل الشرط بل ما يتضمنه جزاؤه المعلق على شرطه.. وفعل

الشرط توطئة لهذا الحكم. ينظر البحث النحوي عند الأصوليين/ 256-257. الأشياء والنظائر 62/3.

(77) شرح المفصل لاين يعيش 42/7.

(78) مجالس العلماء، مجلس 40، ص69.

(79) ألفية ابن مالك، شرح ابن عقيل. وينظر حاشية السباعي على شرح الفطر/ 144. وينظر تحقيثق الاستاذ أسامة طه الرفاعي للأبيات في حاشية الفوائد الضيائية 208/1.

(80) قال السهيلي: وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض ينظر أمالي السهيلي، 19-26.

(81) مجالس العلماء، مجلس 41، ص70-71.

المصادر والمراجع والدوريات

أولاً: البحوث والمقالات:

1- التنافس وأثره على النحو والنحاة، الدكتور محمود حسن محمود، مجلة المجمع العلمي الأردني، العدد 9-10 السنة الثالثة 1980م.

2- التيار القياسي في مدرسة البصرة، الدكتور أحمد مكي الأنصاري، مجلة كلية الآداب، القاهرة المجلد 24 الجزء الثاني لسنة 1962م.
3- الحضرمي النحوي، الدكتور أحمد مكي الأنصاري، مجلة جامعة القاهرة، العدد الرابع لسنة 1973م.

ثانيا: الكتب المطبوعة:

1- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد 1965م.
2- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، رشيد عبدالرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد 1969م.
3- أسرار العربية، كمال الدين بن الأنباري (577هـ)، ليدن، مطبعة بريل، 1886م- 1303هـ.
4- الأشباه والنظائر في النحو- جلال الدين السيوطي (911هـ)، حققه طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1395هـ- 1975م.
5- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (350هـ) طبعة دار الكتب، 1346هـ.
6- الاقتراح في علم أصزل النحو- جلال الدين السيوطي (911هـ) حيدرآباد، الدكن، 1359هـ.
7- أمالي الزجاجي تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، 1382هـ.
8- أمالي السهيلي (581) تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة بمصر 1970م.
9- أنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1950-1973م.
10- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

11- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق وتقديم الدكتور حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، 1969م.
12- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (377هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس- بيروت، ط4، 1402هـ -1982م.
13- البحث النحوي عند الأصوليين، الدكتور مصطفة جمال الدين، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980م.
14- بقية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي (911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي.
15- تاريخ الأدب العباسي، رينولد أ. نيكلسون، ترجمة وتحقيق د. صفاء خلوصي، مطبعة أسعد، بغداد، 1967م.
16- تذكرة النحاة لأبي حيان الغرناكي الأندلسي (745هـ) تحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ- 1986م.
17- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبدالله جمال الدين ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1388هـ، 1968م.
18- حاشية السجاعي على شرح قطر الندى، لابن هشام، لأحمد بن أحمد السجاعي، مطبعة البابي الحلبي بمصر 1358هـ-1939م.
19- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقدر بن عمر البغدادي (1093هـ)، المطبعة الأميرية، بولاق، د.ت.
20- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الأنصاف د. محمد خير الحلواني، دار الأصمعي، حلب، 1970م.
21- الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومهجه، مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد، 1960م.
22- زهرة الآداب وثمر الألباب للحصري القيرواني (453هـ) تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1372هـ- 1953م.
23-دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، الدكتور مصطفى جواد، مطبعة أسعد، بغداد، 1968م.

24- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد علدالحي الحنبلي (1089هـ) سلسلة ذخائر التراث العربي بيروت، د.ت.
25- شرح ألفية بن مالك لقاضي القضاة بهاءالدين بن عقيل (769هـ) تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، ط4، 1965م.
26- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبدالله الأزهري (900هـ)، بولاق، د.ت.
27- شرح الرضي على الكافية في النحو للرضي الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ-1985م.
28- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي (688هـ) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة حجازي، القاهرة.
29- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت ومكتبة المتنبي، القاهرة.
30- طبقات السفراء، محمد بن سلام الجمحي (231هـ) إعداد اللجنة الجامعية لنشر التراث العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
31- طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي سهبة الأسدي تحقيق محسن غياض، النجف، 1974م.
32- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (379هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف بمصر، د.ت.
33- العلة النحوية، نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك، دار الفكر، القاهرة، 1974م.
34- الفوائد الضيائية للجامي تحقيق د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد 1403هـ-1983م.
35- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ط3، 1964م.
36- في النحو العربي- نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ-1986م.
37- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مطبعة المعالم، 1310هـ.

38- لسان العرب لابن منظور (جمال الدين محمد جلال الدين الأنصاري) بولاق، 1300هـ- 1308هـ.
39- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى (291هـ) شرح وتعليق عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط2، 1960م.
40- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط2، 1403هـ -1983م.
41- المخصص لابن سيدة (458هـ) الطبعة الأميرية، بولاق، 1316هـ.
42- مدرسة الكوفة ونهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ- 1986م.
43- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (3581هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1952م.
44- معاني القرآن لأبي زطريا الفراء (207هـ) جـ1 تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1955م. جـ2 تحقيق محمد علي النجار، مطابع سجل العرب، القاهرة 1966م. جـ3 عالم الكتب 1983م.
45- معجم الأدباء (إرشاد الأديب الى معرفة الأديب) ياقوت الحموي، اعتنى بنسخه وبصحيحه د. س. مرجليوت، ط2 مطبعة هندية بالموسكي بمصر 1927م.
46- مغني لبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (761هـ) حققه محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر د.ت.
47- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (285هـ) تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
48- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دكتور جعفر نايف عبانية، دار الفكر، عمان 1404هـ- 1984م.
49- المنصف في شرح التصريف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، البابي الحلبي 1954-1960م.
50- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، د. عبدالأمير محمد أمين الورد، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، مكتبة دار التربية، بغداد، 1975م.

51- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات بن الأنباري (577هـ) تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط2، 1970م.
52- هم الجوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون والدكتور عبدالسلام محمد هارون، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975م.